

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٦٠**

الأحد، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسى .... السيد سرغييف

الأرجنتين .... السيد كبغلى

أوكرانيا .... السيد كوتشينسكى

بنغلاديش .... السيد أحمد

تونس .... السيد جيراندي

جامايكا .... السيد وارد

الصين .... السيد شن غوفانغ

كندا .... السيد دوفال

مالي .... السيد كاسى

ماليزيا .... السيد كمال

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون

ناميبيا .... السيد ثيرون

هولندا .... السيد فان والصم

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) (S/2000/590)

00-48590 180600 180600
0048590

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) (S/2000/590)

السيد سرغييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن نتخذ مقررا بشأن البند الهام المعروض على مجلس الأمن بعض الوقت نود أن نضمن أنه يوجد تفاهم تام فيما بين أعضاء المجلس على جميع جوانب المسألة، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى حقيقة توفر معلومات إضافية، حسب معرفتنا، تتصل اتصالا مباشرا بهذا البند. وفي هذا الصدد، يود الوفد الروسي أن يطلب أن تعلق الجلسة حتى يعود المجلس إلى إجراء المشاورات. ويمكن أن تستأنف الجلسة في وقت لاحق وأن يتخذ، حسبما آمل، مقرر.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لكل وفد الحق أن يطلب أن توقف الجلسة كما تعرف سيدي، ونحن لا نعارض إذا رغب ممثل روسيا في فعل ذلك. غير أنني أود أن أشير ببساطة إلى أن المسألة التي ننظر فيها الآن مستعجلة وإلى أننا أنفقنا وقتا طويلا على النظر فيها. وفيما يتعلق بوفد بلدي نأمل أملا قويا في أن يكون التوقف قصيرا وأن نتمكن من استئناف هذه الجلسة الرسمية بسرعة بالغة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي أعلق الآن الجلسة مدة آمل في أن تكون دقائق قليلة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، في الوثيقة S/2000/590.

بعد المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)، ويؤيد العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة وفقا للولاية الصادرة من مجلس الأمن، بما في ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام الذي يشير إلى أنه حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وأوفت بالشروط المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460). وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن إسرائيل ولبنان قد أكدتا للأمين العام، على النحو المشار إليه في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)، أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد خط الانسحاب، وأنهما ستحترمان الخط على نحو ما حدد. ويلاحظ المجلس مع القلق الشديد أنباء الانتهاكات التي حدثت منذ يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ويدعو الأطراف إلى احترام الخط الذي حددته الأمم المتحدة.

"ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذها الأطراف لتنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠.

"ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف المعنيين مواصلة التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن يمارسوا أقصى درجات ضبط النفس. ويؤكد المجلس من جديد الحاجة إلى الاحترام المطلق لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا.

"ويدعو مجلس الأمن حكومة لبنان، إذ يشير إلى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، أن تكفل استعادة سلطتها وتواجدها بصورة فعلية في الجنوب. ويشير المجلس إلى أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تضطلع بمهام فرض القانون والنظام التي هي من مسؤولية حكومة لبنان ذاتها. وفي هذا الخصوص، يرحب المجلس بالخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة لبنان ويطلب إليها أن تمضي قُدما في نشر القوات المسلحة اللبنانية بأسرع وقت ممكن، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في الأراضي اللبنانية التي انسحبت منها إسرائيل في الآونة الأخيرة.

"ويرحب مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذها الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات والمتصلة بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفقا للفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويؤكد المجلس أن إعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبغي أن يجري بالتنسيق مع حكومة لبنان ومع القوات المسلحة اللبنانية على النحو الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، يدعو المجلس الأمين العام إلى تقديم تقرير للمجلس عن التدابير المتخذة تحقيقا لتلك الغاية والتدابير التي اتخذتها حكومة لبنان لاستعادة سيطرتها الفعلية في المنطقة، وذلك وفقا لقراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). ويتطلع المجلس قُدما إلى إكمال ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وسوف يقوم باستعراض الحاجة إلى تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مع مراعاة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، الذي يتضمن الإجراءات التي اتخذتها حكومة لبنان لاستعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره وتأييده التام لمواصلة الجهود التي يبذلها الأمين العام، ومبعوثه الخاص إلى المنطقة ورئيس رسامي الخرائط وموظفوهما. ويثني على أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والبلدان المساهمة بقوات لالتزامها بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة. ويدعو المجلس جميع الأطراف المعنيين لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد على المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤.

"ويؤكد مجلس الأمن مرة أخرى أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ

٢٢ تشـــرين الثانـــي/نوفمـــبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المـــؤرخ ٢٢ تشـــرين الأول/أكتوبـــر ١٩٧٣".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2000/21.

وهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥